

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام،  
السيد بلقاسم زغماتي

بمناسبة اجتماع الحكومة مع الولاية

نادي الصنوبر - الجزائر- يوم الأحد 16 فبراير 2020

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة و السلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين

- السيد الوزير الأول.
- زميلاتي وزملائي، أعضاء الحكومة.
- السيدات والسادة الولاية.
- السيدات و السادة الإطارات.
- السيدات والسادة الحضور.
- أسرة الإعلام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أنا سعيد بحضوري ومشاركتي في هذا الجمع الكريم، الذي يلتئم تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، في إطار تجسيد برنامج الطموح لبناء جزائر جديدة، هدفها النهوض بالبلاد، ومسايرة التطور والحداثة.

سيداتي، سادتي:

قد يتساءل أيُّ منَّا ما يُمكن لوزير العدل أن يخاطب به ولاية الجمهورية في حين أن التقاليد جرت على غير ذلك مراعاةً لمبدأ أساسي في نظامنا الدستوري وهو الفصل بين السلطات.

غير أن مؤسسات الدولة مدعوة، عند تكفلها بالشأن العام، للتنسيق فيما بينها في إطار القانون الذي حدد دور كل جهة بما يكفل احترام هذا المبدأ الذي يعتبره برنامج السيد رئيس الجمهورية إحدى دعائم تكريس دولة القانون والتأسيس للجمهورية الجديدة.

يتضمن برنامج رئيس الجمهورية عدة أهداف لا تتحقق إلا بتضافر جهود الإدارة والقضاء سواء في المجال الجزائي أو المنازعات الإدارية أو الحالة المدنية.

سيداتي، سادتي:

كلكم يعلم ما لظاهرة اللأمن في الطرقات من آثار اجتماعية واقتصادية، إلا أن القليل منا يدرك أن جزءاً معتبراً من مجهودات السلطات المكلفة بمكافحته تبقى محدودة النتائج بسبب تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، ذلك أنه يصعب كثيراً تحصيل الغرامات المسلطة بسبب مخالفة قواعد المرور، نظراً لكون عناوين المخالفين غير دقيقة بما فيه الكفاية أو خاطئة أصلاً، وهي العناوين الواردة في شهادة السياقة أو بطاقة التسجيل، وقد يرجع الأمر أصلاً إلى عدم التنظيم العمراني المؤدي بالمواطنين إلى الوضع بأنفسهم لعناوين غير مدروسة.

وتشهد أرقام مصالح تحصيل الغرامات بالجهات القضائية على مدى تفشي هذه الظاهرة التي تُقَوِّضُ جهود السلطة العامة. إن مخطط عمل الحكومة جعل من أهدافه الوقاية من اللأمن في الطرقات ومكافحته، وستبقى الجهود المبذولة في هذا الإطار محدودة الفعالية إذا لم يتم تحسين مصداقية عناوين السائقين ومالكي المركبات.

سيداتي، سادتي،

انكم تعلمون بأن برنامج السيد رئيس الجمهورية يُعَوِّل، في إطار التخفيض من الحبس، على العقوبات البديلة لاسيما العمل للنفع العام الذي دعا إلى تعميمه.

غير أن الواقع يُبيّن تردد وقلّة إقدام الإدارة على قبول المحكوم عليهم بهذه العقوبة لتنفيذها لديها بالرغم من كونهم ارتكبوا جناحا بسيطة ولا يشكلون أي خطر.

إن تحقيق الهدف الرئاسي المذكور يتوقف أساسا على إرادة الإدارة المحلية وبشكل عام أشخاص القانون العام، التي هي المستفيدة الحصرية من هذا الإجراء وفقا لأحكام قانون العقوبات الذي نصّ عليه.

ألا تشكل حماية البيئة الخارجية أو داخل المؤسسات العمومية وأشغال الصيانة المختلفة وغيرها من الخدمات، أرضية خصبة لاستقبال هذا الصنف من المحكوم عليهم؟

سيداتي سادتي،

كذلك، من بين أهداف البرنامج الرئاسي في المجال الجزائري، أنسنة ظروف الإحتباس.

لقد ورثت المنظومة العقابية الجزائرية مؤسسات تعود إلى العهد الإستعماري، ومع هذه الوضعية يصعب توفير ظروف إحتباس جيدة في ظل نسبة إكتظاظ معتبرة.

لذلك تشكل عملية إستكمال إنجاز المؤسسات العقابية التي شرع فيها أهمية كبرى، وهي المؤسسات المسجلة على عاتق الولاية والمسيرة من طرف المديرية الولائية المختلفة.

والملاحظ أن التأخر المسجل في إستكمال العمليات المسجلة يعود أساسا إلى :

- التأخر في إعداد الملفات التبريرية لطلبات إعادة التقييم؛
- عدم التكفل بربط المشاريع بالشبكات الخارجية (ماء، كهرباء، وغاز، صرف صحي)؛

- ضعف المتابعة التقنية للمشاريع سواء بإسناد المشروع لمكتب دراسات غير متعدد التخصصات أو عدم التواجد الدائم لمكتب الدراسات في الورشة مما يعيق المعالجة الفورية للإشكالات المطروحة أو عدم تسوية الوضعية التعاقدية لمكاتب الدراسات مما جعل بعضها يتخلى عن المتابعة.

وإذ أدعو السادة الولاة إلى بذل المزيد من الجهد قصد معالجة هذه الوضعيات، أطلب منهم كذلك مراعاة المحيط الأمني للمؤسسات العقابية عند منح رخص البناء.

سيداتي سادتي،

إن إشكاليات مماثلة تعرفها كذلك المشاريع اللامركزية المتواجدة حالياً قيد الانجاز والمتمثلة في 11 مجلساً قضائياً و30 محكمة و07 محاكم إدارية و03 فروع محاكم و04 مراكز جهوية للأرشيف.

إذ لوحظ عدم اقتناع ممثلي وزارة المالية بالتقارير التبريرية في جانبها المالي إما لعدم دقتها أو لإفتقارها للكشوفات التقديرية وعدم تقديم ملفات كاملة فيما يخص تلك المتعلقة بالتجهيزات أو بتكليف رؤساء المصالح في الولايات للإجتماع مع ممثلي وزارة المالية عوض تعيين المديرين الأكثر تأهيلاً للتكفل بمثل هذه الملفات الهامة. لذلك وتداركاً لهذه النقائص أطلب منكم مواصلة مجهوداتكم قصد استدراكها وتسريع الإنجاز، خاصة وأنا نعلم مدى أهميتها في تقريب الإدارة القضائية من المواطن لا سيما في المناطق النائية.

سيداتي سادتي،



إن المحكمة الإدارية ومجلس الدولة يُمثلان القاضي الطبيعي للإدارة وقد سمحت المعاينات التي أُجريت عدة مرات على نوعية ممارسة الإدارة للتقاضي أمام الهيأتين، بإستخلاص وجود إشكالات متعددة لا تزال مطروحة رغم سبق لفت النظر إليها.

إن واقع المنازعات الذي تعرفه الجهات القضائية الإدارية يشهد استمرار وجود اختلالات بعضها ملفت للانتباه يُقوّض جهود السياسة العمومية في حماية المال العام وتحقيق مصداقية عمل السلطة العامة. علما أن برنامج رئيس الجمهورية جعل من حماية الأموال العمومية والفعالية في تسييرها إحدى أولوياته.

لقد بينت دراسة منجزة من طرف مجلس الدولة ومركز البحوث القانونية والقضائية الحقائق التالية:

فمن جهة أولى، تُبين إحصائيات سنوات مضت أن الإدارة ترباح ما يقارب 60 % فقط من القضايا المعروضة، عكس ما هو منتظر من مؤسسات يفترض فيها الاحترافية في مجال تخصصها.

من جهة ثانية، يلاحظ انتشار اعتقاد خاطئ بكون محافظ الدولة بالمحكمة الادارية عبارة عن وكيل عن الإدارة، و أن المحكمة الإدارية تتحاز لصالحها مما قد يؤدي بمسيري المنازعات بالإدارات إلى اتخاذ موقفٍ سلبي في إدارة المنازعة. إن هذا التصور يتناقض مع مبدأ استقلالية القضاء وكذا مبدأ ملكية الأطراف للدعوى المدنية والإدارية.

من جهة ثالثة، يلاحظ على بعض القرارات الادارية المتخذة عدم إحترام قواعد الاختصاص أو عدم مراعاة الاجراءات الشكلية رغم كونها تؤدي إلى البطلان أو المساس بالحقوق المكتسبة أو ترك أجل التقادم يمر .

وكل هذه الإخلالات تؤدي الى منازعات تُعرّضُ الإدارة لخسارة الدعوى بدون أدنى شك.

من جهة رابعة، تُبيّن طريقة تسيير بعض ملفات المنازعات، عدم اكترات بعض ممثلي الإدارة المحلية بتداعياتها على المال العام، يظهر ذلك أساسا في التقاعس في تقديم وثائق الإثبات التي هي لصالحها وعدم توكيل ذوي الاختصاص وعدم العناية بمحتوى عرائض الاستئناف والتركيز على الدفوع الشكلية دون الموضوع.

سيداتي سادتي،

هناك موضوع آخر لا يقل أهمية وكثيرا ما تُساهم الإدارة في تفاقمه، إنه موضوع تنفيذ الأحكام القضائية الذي تتسبب بشأنه بعض الإدارات في صدور الغرامة المالية التهديدية في حقها مما يكلف الخزينة العمومية أعباءً مالية غير مستوجبة. وبِغض النظر عن التشريع الذي يُجرّم رفض تنفيذ الحكم القضائي عندما يرتكبه رجل الإدارة، تبقى هذه الأخيرة مطلوبًا منها إعطاء المثل الأعلى في الإمتثال للقانون وللأحكام القضائية.

سيداتي سادتي،

لقد أكدت ديباجة برنامج عمل الحكومة على أن إعادة تنظيم الإدارة المحلية وتحسين أداء المرافق العمومية من العمليات ذات الأولوية الواجب مباشرتها عبر الرقمنة. كما أكدت على ضرورة التكفل بجميع إنشغالات المواطنين. و في هذا الشأن يتعين لفت الانتباه إلى أن تسيير مصالح الحالة المدنية بالبلديات لا يزال يشكل إحدى العوائق التي تحوّل دون تحقيق هذه الأهداف.

فعلا، في الوقت الذي باشرت فيه الجهات القضائية تسهيل اجراءات معالجة ملفات الحالة المدنية عن طريق استعمال الرقمنة، ظهرت عيوب في شهادات الحالة المدنية الرقمية بالبلديات رغم خلو السجل الاصلي الورقي منها، بالاضافة الى عدم اكتمال المعلومات الواردة في هذا السجل الرقمي كالتأشيرات الهامشية التي لا تقل أهمية عن تلك المدونة في صلب العقد.

علاوة على ذلك ، فان السجلات الورقية ذاتها تَعْتَرِيهَا نقائص متعددة منها استمرار كثرة الاخطاء وعدم ادراج الملاحظات الهامشية والخطأ في النقل الى اللغة العربية من السجلات المحررة باللغة الفرنسية وغير ذلك.

إن هذه الوضعية تُرغم المواطن على السعي امام الجهات القضائية لإصلاح ما تسبب فيه أعوان الادارة في الوقت الذي يرتبط فيه هذا الاجراء عادة بأجال مفروضة من إدارات أخرى يضيع فيها الحق بتجاوزها ويصبح المواطن في وضعية تدمر وعدوانية أحيانا. لقد سمحت المعاينات التي اجراها وكلاء الجمهورية في مصالح الحالة المدنية إلى اكتشاف أن المشكل أعمق من هذا ويتجاوز حدود الاخطاء المادية.

فالمعاينة تؤكد ضعف التأطير والاشراف على مصالح الحالة المدنية، تكليف أعوان غير مؤهلين لتسجيل العقود منهم أعوان الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل وضعف التكوين بما في ذلك لدى ضباط الحالة المدنية.

فهل يمكن ونحن نَجْرُ ثِقْلُ هذه النقائص، أن نرفع من مستوى اداء هذا المرفق الحيوي الحساس في حياة المواطن . أكيد لا.



منذ ثلاث (3) عُشريات ونحن نَعقد معًا ملتقيات واجتماعات تنسيقية، وكل مرة تثار هذه المسائل، فهل يمكن لنا أن نستمر على هذا النحو، وعصر الرقمنة يكشف حالنا ويفضح عيوبنا. إن المواطن أصبح لا يقبل اخطاء الادارة ولا يتحمل عبء الجزي بين الادارات كلما طلب منه تشكيل ملف توظيف أو غيره.

كيف يمكن لنا أن نمضي في برنامج الرقمنة و تأسيس رقم التعريف الوطني الموحد، بدون تطهير قاعدة المعطيات الخاصة بالحالة المدنية من عيوبها، في شكلها الورقي و الرقمي.

سيداتي سادتي،

في الختام، أقول بأن الجزائر، التي تجاوزت كلّ المحن عبر كامل مراحل تاريخها، قادرة دوماً، بالعزيمة والإخلاص والتفاني في العمل، على رفع كل التحديات.

أشكركم على كرم الإصغاء،  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي السيد بلقاسم زغماتي  
وزير العدل حافظ الأختام